الأمم المتحدة S/2024/462

مجلس الأمن

Distr.: General
13 June 2024

Original: Arabic

رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

أكتب اليكم بشـــأن حملة الاختطافات والاحتجازات الأخيرة التي قامت بها الميليشـــيات الحوثية الإرهابية بحق العشرات من موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية العاملة في اليمن، وفي هذا السياق أود إبلاغكم بما يلي:

- تعرب الحكومة اليمنية عن إدانتها الشـــديدة لإقدام الميليشـــيات الحوثية الإرهابية على اختطاف العشـرات من موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية العاملة في اليمن على مدى الأيام الأخيرة، في انتهاكٍ صـارخ للقانون الدولي الإنسـاني، وتهديد مباشـر لحياة وأمن وسلامة هؤلاء الموظفين.

- منذ 7 حزيران/يونيه 2024، قامت الميليشـــيات الحوثية الإرهابية بمداهمة مســـاكن عدد من الناشـطين، ومقرات منظمات دولية ومحلية، واختطاف عدد من موظفي هذه المنظمات، ومصـادرة أجهزتهم الإلكترونية. وبحســـب التقارير والمعلومات الموثوقة، بلغ عدد من تم اختطافهم حتى الآن أكثر من 50 موظفاً من موظفي المنظمات الدولية والمحلية، بينهم أربع نســـاء إحداهن اعتقلت مع زوجها وأطفالها، ولا تزال الحملة مستمرة، وحتى الآن لا تعلم أسر المختطفين شيئا عن أوضاعهم.

- في 1 حزيران/يونيه 2024، أصـدرت الميليشيات الحوثية حكماً بإعدام 44 شخص بتهمة التخابر، وهي أحكام ســـياســـية غير قانونية لم تحظ بأدنى إجراءات المحاكمة ولم يتمكن المحامون من الاطلاع على ملفات القضـــية للدفاع عن المتهمين. كما تعرض المتهمون لأشـــد أنواع التعذيب والإخفاء القسري والحرمان من زيارة الأهل أو الاتصـال بهم. وتأتي هذه الاعتقالات ضـمن سلسلة من الجرائم والانتهاكات وتلفيق التهم بحق الناشـطين والمعارضـين والموظفين، وهي مسـتمرة منذ سنوات من قبل الميليشيات الحوثية.

- سـبق أن حذرت الحكومة اليمنية مراراً وتكراراً، منذ سـنوات، من مخاطر التغاضـي عن انتهاكات الميليشيات الحوثية وممارساتها الإجرامية وأساليب الابتزاز والضـغط التي تمارسـها على المنظمات الإنســـانية العاملة في اليمن، والتي تســـعى الميليشـــيات الحوثية من خلالها إلى خدمة أجندتها السياسية غير القانونية، وتسخير المساعدات الإنسانية لخدمة أهدافها الأمنية والعسكرية، وتحويل المناطق الواقعة تحت سيطرتها إلى سجون كبيرة لكل من يعارض سياساتها.

الرجاء إعادة استعمال الورق

- تؤكد الحكومة اليمنية أن سياسة اللغة الناعمة التي اتبعتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع ميليشيات الحوثي خلال السنوات الماضية تشجّع هذه الميليشيات الإرهابية على المضي في انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

- تجدد الحكومة اليمنية مطالبتها للأمم المتحدة وجميع الوكالات الدولية بنقل مقراتها الرئيسية إلى العاصمة المؤقتة عدن، لما من شأنه ضمان بيئة آمنة وملائمة لعمل هذه المنظمات وتقديم خدماتها الإنسانية لجميع اليمنيين في كل المناطق اليمنية دون عراقيل أو قيود.

- تناشد الحكومة اليمنية مجلس الأمن الموقر، والأمم المتحدة، وبقية الفاعلين في المجتمع الدولي، باتخاذ إجراءات عاجلة للضغط على الميليشيات الحوثية لضمان سلامة المحتجزين، وإطلاق سراحهم فوراً ودون شروط.

ختاماً، تطالب الحكومة اليمنية مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وكذا المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، بتحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، وإدانة هذه الممارسات الإجرامية، بشدة ووضوح، باعتبارها انتهاكا صارخا للتشريعات الوطنية والقوانين والمواثيق الدولية ومحاسبة مرتكبيها وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، والضغط على الميليشيات الحوثية لإطلاق سراح كافة المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسرا في سجونها.

وأرجو شاكراً تعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن واعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عبدالله علي فضل **السعدي**
السفير
المندوب الدائم